

أثر المعرفة المالية على تطبيق الشمول المالي في السودان دراسة حالة ولاية الخرطوم

كرار محمد حسن محمد

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 16 ، 2021م

العدد: 04



كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

أثر المعرفة المالية على تطبيق الشمول المالي في السودان

دراسة حالة ولاية الخرطوم

كرار محمد حسن محمد

قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الضعيفين

Email: karrarmohd22@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر المعرفة المالية على تطبيق الشمول المالي في السودان من خلال دراسة حالة ولاية الخرطوم، واعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي، ويتمثل مجتمع الدراسة في كافة المواطنين السودانيين المقيمين بولاية الخرطوم والبالغ عددهم 8,363,915 نسمة (حسب إحصاء وتقديرات العام 2012م)؛ اما حجم عينة الدراسة ونظراً لصعوبة إجراء دراسة على عينة عشوائية تغطي كافة مجتمع الدراسة، فقد اتبع الباحث أسلوب العينة المسيرة في تحديد حجم العينة، وقد قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء إلكترونية بواسطة نماذج قوئل تم توزيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وللوصول الى بيانات أكثر دقة وشمولية عمد الباحث على تنوع عينة البحث؛ وقد تم الحصول على عدد 395 إستمارة استبانة صالحة للتحليل، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : تمكين الافراد من الوصول الى الخدمات المالية هو الخطوة الأولى لنشر ثقافة المعرفة المالية مما يساعد على تطبيق مفهوم الشمول المالي. واوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة المعرفة المالية من قبل الأعلام والمصارف والمؤسسات المالية وكافة أجهزة الدولة للمساهمة في تطبيق الشمول المالي في السودان.

الكلمات المفتاحية: المعرفة المالية، الشمول المالي، البنوك، والمؤسسات المالية

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

تمهيد:

الشمول المالي هو تجميع الفئات المهمشة مالياً من أصحاب الدخل المنخفض للتعامل مع الجهاز المصرفي، ومن حق كل فرد أو مؤسسة في المجتمع أن تتوفر لهم الخدمات المصرفية والمنتجات المالية بكافة أنواعها بما يتناسب مع أوضاعهم المالية؛ كما يعرف الشمول المالي على أنه إتاحة الخدمات أو المنتجات المالية من حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التأمين، التمويل والائتمان لشرائح المجتمع المختلفة، سواء كانوا أفراد أم مؤسسات، وذلك بجودة عالية وأسعار معقولة تمكنهم من التعامل مع القنوات المالية الرسمية كالبنوك، هيئات البريد، والجمعيات الأهلية، وتضمن تلك الخدمة إتاحة فرص مناسبة لكل فئات المجتمع لإدارة مدخراتهم وأموالهم بشكل سليم، وخضوعها للرقابة والإشراف تجنباً لأي عمليات نصب أو أن يفرض عليهم رسوم مبالغ فيها.

من ناحية أخرى يلعب الشمول المالي دوراً اجتماعياً مهماً لمحدودي ومتوسطي الدخل وكذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية لهم من الناحية الادخارية أو منح القروض متناهية الصغر لإقامة المشروعات التي تساعد الأسرة منخفضة الدخل على تحسين مستوى دخلها.

ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر المنافسة بين المؤسسات، كما يساعد في تحسن مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر، وذلك من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

مشكلة البحث:

يواجه السودان مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيق الشمول المالي وعلى رأسها الاستبعاد المالي، حيث لا تزال نسبة كبيره من المواطنين السودانيين المقيمين بولاية الخرطوم مستبعده من الخدمات المالية الرسمية، وتشمل هذه النسبة الفئات المهمشة مالياً من الشباب والمهاجرين وأيضاً بعض أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وبدل الاستبعاد المالي على عدم كفاءة السوق المالي الرسمي على ادراج كافة فئات المجتمع، وترجع أسباب ذلك الى مجموعه من العوائق تتمثل في القيود التنظيمية وارتفاع نسبة الأمية المالية وعدم وجود معاملات سابقة مع المؤسسات المالية وعدم الثقة بها؛ وتأسيساً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في الاسئلة التالي:

1. هل يمتلك السودان المقومات الكافية لتطبيق الشمول المالي؟

أدوات جمع البيانات:

لجمع البيانات الأولية تم تصميم استبيان باستخدام نماذج قوئل وتوزيعه إلكترونياً على المواطنين المقيمين بولاية الخرطوم؛ ولغرض جمع البيانات الثانوية تم الاعتماد على الكتب والمراجع، والبحوث والمجلات والدوريات العلمية والرسائل العلمية والندوات العلمية والتقارير الرسمية والإنترنت.

هيكل البحث:

في إطار محاولة الباحث للإجابة على الاسئلة البحثية ولتحقيق أهداف هذا البحث، تم تقسيم البحث الى أربعة محاور رئيسة وذلك على النحو التالي: المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الثاني الإطار النظري ويشتمل على التعريف بالشمول المالي والمعرفة المالية والعلاقة بينهما، المحور الثالث يتناول الدراسة الميدانية وإجراءاتها، والمحور الرابع يحتوي على النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة: Joseph, D. (2014م)

هدفت هذه الدراسة الى قياس العلاقة بين الشمول المالي والمعرفة المالية في المناطق الريفية بالهند، وتناولت مشكلة الدراسة الشمول المالي حيث يمثل أكبر مشكلة تواجهه النظام المالي، لذلك سعت الدراسة الى التعرف على مدى معرفة الأشخاص بالمناطق الريفية بالهند بالخدمات المصرفية التي تقدمها المؤسسات المالية الهندية. اختبرت الدراسة العلاقة بين نوع الحساب وكل من (مستوى الدخل، المهنة، ومستوى التعليم)، كما اختبرت دور المؤسسات المصرفية الهندية في التوعية بالخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها للمواطنين. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: أن المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والخدمات المصرفية يتمثل في الأصدقاء والمعارف، وأن للتلفاز والمجلات يوفران المعلومات المالية والمصرفية الى حد ما. أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهد من قبل المؤسسات المصرفية الهندية للتعريف بالخدمات المالية والمصرفية التي تقوم بها ونشر المعلومات عنها للمواطنين.

دراسة: ابن موسى (2018م)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين كل من المعرفة ومحو الأمية المالية ومستوى الشمول المالي؛ وتتمحور مشكلة الدراسة حول علاقة الشمول المالي بالمعرفة المالية، حيث تلخصت في السؤال التالي: هل يوجد أثر للمعرفة عموماً ومحو الأمية المالية خصوصاً على مستوى الشمول المالي في العالم خلال العام 2017م؟ اختبرت الدراسة فرضية مفادها لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي خلال العام 2017م. توصلت الدراسة الى أنه يوجد أثر للمعرفة عموماً ومحو الأمية المالية خصوصاً على مستوى الشمول المالي في العالم

2. هل يؤدي نشر المعرفة المالية الى تطبيق الشمول المالي في السودان؟

3. هل تمتلك المؤسسات المالية السودانية القدرة على اقناع الفئات المستبعدة مالياً على التعامل معها؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق الآتي:

1. قياس أثر المعرفة المالية على تطبيق مفهوم الشمول المالي في السودان.
2. التعريف بمفهوم المعرفة المالية والتأكيد على أهميتها للمواطن السوداني.
3. التعريف بمفهوم الشمول المالي والتأكيد على أهمية تطبيقه في السودان.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسלט الضوء على مفهوم المعرفة المالية وتأثيره على تطبيق الشمول المالي في السودان وهذا الموضوع حديث نسبياً في السودان، كما أنه توجد ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على مستوى المكتبات السودانية على حد علم الباحث؛ من ناحية أخرى يساهم البحث في زيادة مستوى المعرفة المالية للمواطن السوداني وتبصيره بضرورة التعامل المالي عن طريق البنوك والشركات المالية الرسمية. البيانات المالية واي معلومة اضافية حتى تكون المعلومات اكثر ملاءمة لترشيد قرارات المساهم.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية وأبعاد الشمول المالي (الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية)، وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية والوصول الى الخدمات المالية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية واستخدام الخدمات المالية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية وجودة الخدمات المالية.

منهجية البحث:

للإجابة على أسئلة البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لوصف وتحليل ماورد في الدراسات والمراجع المتعلقة بموضوع البحث، حيث تم استخدام الدراسة المسحية لبعض المراجع والمصادر المتعلقة بمتغيرات البحث في الجانب النظري، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لهذا البحث.

خلال العام 2017م. وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل كل دول العالم وفق خطة إستراتيجية لنشر المعرفة المالية بين المواطنين.

دراسة: شلي (2018م)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مستوى المعرفة المالية للأفراد بجمهورية مصر العربية وأثر ذلك على الشمول المالي في ضوء دليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمثلت مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين مستوى المعرفة المالية للأفراد والشمول المالي؛ اختبرت الدراسة فرضية مفادها انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة مؤشر مستوى المعرفة المالية للأفراد بجمهورية مصر ومستوى الشمول المالي. توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج منها: هناك انخفاض في مستوى المعرفة المالية لدى عينة الدراسة حيث سجل المؤشر 44.33%، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمحو الامية المالية لدى المواطنين في ضوء إستراتيجية قومية للتعليم المالي.

دراسة: Bire & Sauw (2019م)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المعرفة المالية على الشمول المالي من خلال التدريب المالي، وركزت على المؤسسات الصغيرة المتوسطة الحجم، وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها: أن للمعرفة المالية أثر مباشر على الشمول المالي حيث يساهم التدريب المالي بنسبة 33% في ذلك، من ناحية أخرى فإن مساهمة المعرفة المالية في تطبيق الشمول المالي بلغت 32%؛ وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: على سلطة الخدمات المالية أن توفر التدريب المالي اللازم للجهات القائمة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمساعدة في تفعيل دور الشمول المالي ، وعن طريق زيادة وتيرة التدريب المالي سوف توفر معرفة المالية وبالتالي توسيع رقعة الشمول المالي.

دراسة: شوشة (2019م)

سعت هذه الدراسة إلى استقصاء الأثر المباشر للمعرفة المالية للمصريين على شمولهم المالي، واختبار الكفاءة الذاتية المالية إذا ما كانت تتوسط العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. واختبرت الدراسة فرضيتين هما: تؤثر المعرفة المالية ايجابياً على الشمول المالي؛ تتوسط الكفاءة الذاتية المالية العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للمعرفة المالية على الشمول المالي، كما أوضحت أن الكفاءة المالية تتوسط بشكل جزئي العلاقة بين المعرفة المالية والشمول المالي. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لصانعي القرار في أجهزة الدولة وعلى مستوى التعليم والاعلام والمؤسسات المالية بغرض إثراء المعرفة المالية للمصريين وتعزيز الاعتقاد في كفاءتهم المالية باعتبارهما من آليات تحسين الشمول المالي.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

يلاحظ أن الدراسات السابقة قد تناولت المعرفة المالية والشمول المالي من بعض المحاور وقد اغفلت محاور الأخرى، حيث توصلت معظم الدراسات السابقة الى أن المصدر الرئيسي للمعلومات المالية والمصرفية يتمثل في المعارف والأصدقاء وأن دور وسائل الأعلام يُعد ضعيفاً في نشر الثقافة المالية، وأنه يوجد أثر للمعرفة المالية ومحو الأمية المالية على الشمول المالي، وجاءت هذه الدراسة لسد الفراغ المعرفي في مجال الشمول المالي من خلال اختيار ثلاثة ابعاد للشمول المالي وهي: "الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية وذلك من خلال ربطها بالمعرفة المالية في السودان. (ص 93).

المحور الثاني: الإطار النظري ويشتمل على التعريف

بالشمول المالي والمعرفة المالية:

أولاً: الشمول المالي

يعرف الشمول المالي بأنه إتاحة المنتجات والخدمات المالية عن طريق البنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد وغيرها بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية. (النقيرة ونور الدين، 2019م، ص 432)

يمكن تعريف الشمول المالي بأنه الحالة التي يتمكن فيها جميع أفراد المجتمع من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية جيدة النوعية والتي تشمل: خدمات الدفع والادخار والائتمان والتأمين. (النعمة وحسن، 2019م، ص 19).

يشير مفهوم الشمول المالي الى تمكين الافراد ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الخدمات المالية بأقل تكلفة ممكنة عن طريق الدخول في القطاع المصرفي بدلاً عن استخدام الوسائل التقليدية في المعاملات المالية. (جاسم، 2018م، ص 147)

ويعرف الشمول المالي على أنه عملية دمج الفئات المختلفة من الاشخاص تحت نظام مالي واحد، وخاصة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، وجعلهم يصلون إلى الخدمات المالية الأساسية. حيث لا تشمل هذه الخدمات المنتجات المصرفية فحسب بل تتضمن المنتجات الأخرى مثل التأمين والمعاشات والتحويلات المالية بتكلفة معقولة. (D) Sethi, 2018، ص 369)

كما يعرف الشمول المالي بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخل المنخفضة والمحرومة؛ كما أن

يرى الباحث أن الشمول المالي يمكن أن يهدف بصورة عامة الى تسهيل المعاملات المالية والمصرفية بين الأفراد والمؤسسات.

رابعاً: أبعاد الشمول المالي:

وضع البنك الدولي ثلاثة أبعاد رئيسة لقياس الشمول المالي، وسوف تقتصر هذه الدراسة على هذه الأبعاد لقياس الشمول المالي، وهي كما يلي: (شني وابن لخضر، 2018، ص ص 109، 110)

1. الوصول للخدمات المالية: ويشير هذا البُعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول الى الخدمة المالية تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام الحسابات المصرفية مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.
2. استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البُعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
3. جودة الخدمات المالية: توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي مستخدم الخدمة، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستخدم والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستخدم.

خامساً: مؤشرات قياس الشمول المالي:

إن القدرة على الوصول والاستفادة من الخدمات المالية تعتبر الخطوة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي كما يصفها البنك الدولي، لذا قدمت مجموعة البنك الدولي المالية العالمية مبادرة للعام 2020م لضمان الحصول على الخدمات المالية من قبل المؤسسات المالية، وفي هذا الصدد توفر قاعدة البيانات العالمية Global Index مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وهي على النحو التالي: (عبداللطيف وعباس 2020، ص 63)

المجموعة الأولى: وهي تقيس آليات استخدام الحسابات المصرفية (معدل الاستخدام، طريقة الوصول)، ونوع ومستوى الحواجز التي تعرقل استخدام الحسابات المصرفية، ووسائل الدفع الأخرى مثل الهاتف المصرفي وغيرها.

الخدمات المصرفية هي في طبيعتها خدمة عامة، لذلك من الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة العامة هو توفير الخدمات المالية الأساسية ووسائل الدفع لجميع الأفراد دون تمييز. (نورين، 2015، ص 5)

يعرف الباحث الشمول المالي بأنه دخول جميع أفراد المجتمع والمؤسسات بمختلفة أحجامها وأنواعها في القطاع المالي والبنكي واستخدام الخدمات التي تتيحها المؤسسات المالية والمصرفية.

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي في المحاور التالية: (جاسم، 2018، ص ص 148، 149)

1. المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء منهم.
2. المحور الاقتصادي: حيث يساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي وذلك عن طريق رفع الكفاءة المالية للأفراد.
3. المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول الى إدراج الشمول المالي ضمن أهدافها الاستراتيجية وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية.

يرى الباحث أن أهمية الشمول المالي تتمثل في الآتي:

1. تسهيل المعاملات المالية والمصرفية.
2. توفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستراتيجية.
3. توفير السيولة النقدية.
4. خفض مستويات التضخم.
5. خفض مستويات سرقة النقود.
6. زيادة معدل لاتعاش الاقتصادي وسهولة التبادل التجاري.
7. تخفيض معدل البطالة.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

تتمثل أهداف الشمول المالي في الآتي: (غناوي وصالح، 2018، ص 4)

1. توفير الوصول إلى مختلف الخدمات المالية السائدة مثل حساب التوفير المصرفي والائتمانات والتأمين والمدفوعات والتحويلات وخدمات الاستشارة المالية والائتمانية.
2. توفير الافادة من السوق المالية الرسمية الواسعة وحماية المستبعدون مالياً من استغلال سوق الائتمان غير الرسمي بالشكل الذي يمكن معه استيعابهم في القطاع الرسمي.

المجموعة الثانية: وهي تقيس سلوك افراد المجتمع نحو الإدخار.

المجموعة الثالثة: وهي تقيس نمط التمويل والإقتراض، حيث تركز على مصادر الإقتراض: (الرسمية وغير الرسمية)، وأغراض الإقتراض، ومدى إستخدام بطاقات الإئتمان، وإستخدام منتجات التأمين بمختلف أنواعها.

سادساً: التحديات التي تعوق تطبيق الشمول المالي:

أظهرت نتائج العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار الشمول المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في عوامل رئيسة كمحدودية الدخل، والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وإرتفاع تكلفة فتح الحسابات والمصرفيات البنكية الأخرى، كما أن هناك أيضاً معوقات تنظيمية كالوثائق المطلوبة لفتح الحسابات؛ ومن ناحية أخرى أشار التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2012م، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص الإستفادة من الخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي: (لفته وحسين، 2019م، ص 85، 86)

1. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص الحصول للتمويل.
 2. ضعف التنافس بين المؤسسات المالية والمصرفية وإرتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الإئتمان المقدم للأفراد أو المؤسسات.
 3. غياب التصنيف المالي والقانوني لمؤسسات التمويل الأصغر في معظم الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة.
 4. بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الإستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.
- يرى الباحث أن من أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في السودان شح الموارد المالية، بالإضافة ضعف الثقافة والمعرفة المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات على حد سواء حيث لا زال بعض الأفراد والمؤسسات تنجز جميع معاملاتها خارج الجهاز المصرفي.
- سابعاً: مفهوم المعرفة المالية

تعد المعرفة المالية مفهوماً حديثاً نسبياً، حيث تم إستخدامه لأول مرة في عام 1992م في تقرير أعدته المؤسسة الوطنية للبحوث التعليمية البريطانية (NFER)، وقد عرفته على أنه القدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق بإستخدام وإدارة الأموال. (ضاهر والصانع، 2016م، ص 512)

تعرف المعرفة المالية بأنها القدرة على تقييم الموجودات المالية الجديدة والمعقدة والقيام باختيار الأدوات المالية المناسبة وبيان مدى إستخدامها. (عبدالرحمن، 2017م، ص 181)

كما تعرف بأنها القدرة على إتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة فيما يتعلق بإستخدام الأموال وإدارتها بصورة رشيدة والإستفادة القصوى من كافة الخدمات التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. (M, Orozco, 2008، ص 4)

ويعرف الباحث المعرفة المالية بأنها الإلمام التمام بكافة المعلومات المالية التي تساعد في اتخاذ قرارات مالية رشيدة، وتشمل المعرفة المالية (معرفة أساليب التحليل المالي، معرفة قراءة القوائم المالية المنشورة).

ثامناً: أبعاد المعرفة المالية:

يرى أحد الباحثين أن أبعاد المعرفة المالية تتمثل في الآتي:

(Ramakrishnan, R, 2012، ص 3)

- الإدارة المالية الشخصية، وتعنى القدرة على التحليل المالي للشخص وإمتلاك أبجديات المعرفة المالية.
 - إمتلاك معلومات عن مختلف الخدمات المالية والمنتجات لتفاضل وإختيار الأنسب.
 - المعرفة التشغيلية، ويقصد بها الإلمام التام بكيفية إستثمار الأموال بصورة تحقق الربحية المطلوبة.
- يرى الباحث أن أبعاد المعرفة المالية تتمثل في المناهج الآتية:
- المنهج المالي للأفراد، حسب هذا المنهج فإن المعرفة المالية تتضمن مهمة تكوين رأس المال المادي والفكري، وذلك بالبحث عن المعلومات المالية والحصول على الأموال اللازمة وكيفية إدارتها والاستفادة منها.
 - المنهج المعرفي للشركات وفق هذا المنهج تمتد تطبيقات المعرفة المالية إلى كافة أقسام المؤسسة

تاسعاً: دور المعرفة المالية في تطبيق الشمول المالي:

يتمثل دور المعرفة المالية في زيادة وعي الافراد بأهمية الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ودورها في تطوير الرفاهية المالية لديهم، ويرجع ذلك الى دور الوعي المالي وأثره الكبير على استجابة الافراد للمواقف المالية وتحسين

لصعوبة إجراء دراسة على عينة عشوائية تغطي كافة مجتمع الدراسة وجميع قطاعاته الاجتماعية والثقافية فقد قام الباحث بإتباع أسلوب العينة المسيرة في تحديد حجم العينة - وذلك وفقاً ل(شوشة، 2019م) فإن الحد الأدنى لعينة الدراسة يتمثل في 384 مفردة وذلك في حال مجتمع الدراسة أكبر من مليون مفردة، وبناء عليه ولضمان الوصول لذلك الحد فقد قام الباحث بتصميم إستمارة إستقصاء إلكترونية بإستخدام نماذج قوغل (Google forms)، وقد وتم توزيعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية داخل ولاية الخرطوم، وللوصول الى بيانات أكثر دقة وشمولية عمد الباحث على تنويع عينة البحث حيث شملت: (العاملين بالمصارف، العاملين بالمؤسسات الحكومية، نقابات التجار، أساتذة الجامعات، والطلاب)، وقد تم تعبئة عدد 395 إستبانة بصورة صحيحة وتم إعتداد هذا العدد من الإستبانات في عملية إجراء التحليل الإحصائي.

ثالثاً: وصف أداة الدراسة:

يقصد بأداة الدراسة الوسيلة التي إستخدمها الباحث في جمع البيانات الأولية عن الظاهرة موضوع البحث، وقد إعتد الباحث الإستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها إلكترونياً، فيما إحتوت على الأقسام التالية:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة حيث كان الغرض منها وصف عينة الدراسة، وقد إحتوى هذا القسم على المتغيرات التالية: (العمر، المؤهل التعليمي، طبيعة العمل، مستوى الدخل، ونوع الحساب البنكي).

القسم الثاني: تناول هذا القسم محاور الدراسة، وهي: (محور الوصول الى الخدمات المالية، محور إستخدام الخدمات المالية، محور جودة الخدمات المالية، محور المعرفة المالية) وقد حددت هذه المحاور بعد مراجعة أدبيات الشمول المالي والمعرفة المالية، وقد تم تحديد ابعاد الشمول المالي وفقاً للمؤشرات التي وضعها البنك الدولي لقياس الشمول المالي.

رابعاً: تحليل أداة الدراسة:

1. تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم (1) يوضح تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة، على النحو التالي:

أدائهم وسلوكياتهم المالية، وتحسين الوعي قد يكون من خلال إكتساب الافراد للمهارات المالية التي تؤثر في إختياراتهم وقراراتهم وتغير سلوكياتهم المالية؛ وقد تتم تلك العملية من خلال التعليم المباشر أو التعليم الاجتماعي. (شوشة، 2019م، ص 204)

يرى أحد الباحثين أن دور المعرفة المالية في تطبيق الشمول المالي يتمثل في أن تعزيز الشمول المالي وتدعيمه يتطلب مستوى معين من المعرفة المالية ومستوى محدد من محو الأمية المالية. (ابن موسى، 2018م، ص 18)

ويرى الباحث أن دور المعرفة المالية يتمثل في أنها توفر للأفراد المعارف والقدرات والمهارات اللازمة لتقييم مدى ملائمة المنتجات والخدمات المالية لإحتياجاتهم ومن ثم الاستفادة منها بطريقة مثلى، ومن ناحية أخرى فإن المعرفة المالية تجنب الافراد إتخاذ قرارات مالية خاطئة، وهكذا يمكن تحقيق الشمول المالي وتعزيزه من خلال الإرتقاء بمستوى المعرفة المالية لشرائح المجتمع المختلفة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا المحور وصف شامل لمجتمع البحث وعينته وطريقة إعداد أداة الدراسة والإجراءات التي تم إتخاذها للتأكد من صدق الأداة وثباتها والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإستخراج النتائج، وقد تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية تحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها، وقد تم إعتداد مستوى الدلالة 5% والذي يقابله مستوى ثقة 95% لتفسير نتائج الإختبارات التي تم إجرائها، وقد تم إستخدام الأساليب إحصائية التالية: إختبار الثبات (Alpha) وأساليب التحليل الإحصائي الوصفي، حيث تم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والنسب المئوية.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكاملة من الناس أو الأحداث أو الأشياء التي يهتم الباحث بدراستها، ويتمثل مجتمع هذه الدراسة في كافة المواطنين السودانيين المقيمين بولاية الخرطوم والبالغ عددهم 8,363,915 نسمة (حسب إحصاء وتقديرات العام 2012م)؛ اما عينة الدراسة ونظراً

جدول رقم (1) - خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	التكرار	النسبة
العمر		
أقل من 20 سنة	6	1.50%
20 سنة وأقل من 25 سنة	62	15.70%
25 سنة وأقل من 30 سنة	140	35.40%
30 سنة وأقل من 35 سنة	75	19.00%
35 سنة فأكثر	112	28.40%
المجموع الكلي	395	100.00%
المؤهل التعليمي		
شهادة ثانوية	25	6.30%
شهادة دبلوم	22	5.50%
شهادة بكالوريوس	174	44.10%
شهادة ماجستير	147	37.20%
شهادة دكتوراة	24	6.10%
لا أحمل مؤهلاً علمياً	3	0.80%
المجموع الكلي	395	100.00%
طبيعة العمل		
موظف قطاع حكومي	130	32.90%
موظف قطاع خاص	141	35.70%
أعمل لحسابي الشخصي	60	15.20%
طالب	64	16.20%
المجموع الكلي	395	100.00%
مستوى الدخل		
أقل من 5,000 جنيه	138	34.90%
5,000 جنيه وأقل من 10,000 جنيه	89	22.50%
10,000 جنيه وأقل من 15,000 جنيه	44	11.20%
15,000 جنيه فأكثر	124	31.40%
المجموع الكلي	395	100.00%
نوع الحساب البنكي		
حساب جاري	161	40.80%
حساب ادخار	148	37.50%
حساب وديعة	17	4.30%
حساب طالب	11	2.80%
لا امتلك حساباً بنكياً	58	14.60%
المجموع الكلي	395	100.00%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2020م

نوع الحساب البنكي 85.40% من أفراد عينة الدراسة يمتلكون حساباً مصرفياً، بينما 14.60% من أفراد عينة الدراسة لا يمتلكون حساباً مصرفياً، من خلال النسب المذكورة يتضح أن عينة الدراسة تمتاز بالتنوع والشمولية مما يدعم نتائج الدراسة ومن ثم تعميمها على مجتمع البحث.

2. التوزيع النسبي لإجابات المبحوثين لمحاوِر الدراسة:
المحور الأول: الوصول الى الخدمات المالية

يتضح من الجدول رقم (1) أن نسبة 82.80% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم تتراوح ما بين 25 سنة فأكثر؛ ومن حيث المؤهل التعليمي فإن نسبة 92.90% من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادات جامعية وفوق الجامعية؛ من حيث العمل فإن نسبة 83.80% من أفراد عينة الدراسة يعملون، بينما 16.20% طلاب؛ أما من حيث مستوى الدخل فإن نسبة 65.10% من أفراد عينة الدراسة دخلهم 5,000 جنيه فأعلى؛ وأخيراً من حيث

الجدول رقم (2) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات محور الوصول الى الخدمات المالية

م	عبارات المحور الأول	ت/ن	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتوافر عدد بنوك كافيه بالقرب من مكان سكنك.	ن	38%	23%	13%	12%	14%
		ت	150	90	50	49	56
2	يتوافر عدد بنوك كافيه بالقرب من مكان عملك.	ن	56%	29%	11%	3%	2%
		ت	220	114	42	12	7
3	تتوافر عدد ماكينات صراف آلي (ATM) كافيه بالقرب من مكان سكنك.	ن	18%	24%	22%	15%	21%
		ت	70	95	87	59	84
4	تتوافر عدد ماكينات صراف آلي (ATM) كافيه بالقرب من مكان عملك.	ن	54%	26%	13%	5%	3%
		ت	212	101	53	18	11
5	تتطلب المعاملات البنكية ضمانات وكفالات كبيرة.	ن	52%	39%	8%	1%	1%
		ت	207	153	30	2	3

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانه 2020م

المحور الثاني: استخدام الخدمات المالية

الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات محور استخدام الخدمات المالية

م	عبارات المحور الثاني	ت/ن	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أستخدم حسابي البنكي في إنجاز جميع معاملاتي المالية.	ن	34%	24%	1%	23%	19%
		ت	134	93	3	89	76
2	أستخدم بطاقة الصراف الآلي في إنجاز بعض معاملاتي المالية.	ن	50%	20%	3%	13%	14%
		ت	198	79	11	50	57
3	أستخدم الهاتف المصرفي الآلي في إنجاز بعض معاملاتي المالية.	ن	24%	32%	4%	20%	21%
		ت	93	127	14	78	83
4	تعيق الرسوم البنكية إستخدامي للخدمات المالية البنكية.	ن	50%	25%	13%	5%	7%
		ت	197	99	51	20	28
5	تعيق الإجراءات البنكية إستخدامي للخدمات المالية البنكية.	ن	47%	36%	9%	5%	3%
		ت	186	143	37	18	11

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانه 2020م

المحور الثالث: جودة الخدمات المالية

الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات محور جودة الخدمات المالية

م	عبارات المحور الثالث	ن/ت	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تأخذ فروع البنوك مواقع ملائمة ويسهل الوصول إليه بسرعة.	ن	%28	%18	%24	%14	%16
		ت	112	70	94	55	64
2	يمكنني الاعتماد على البنك في إنجاز جميع معاملاتي المالية.	ن	%35	%25	%5	%20	%15
		ت	137	99	20	79	60
3	يحرص البنك على الرد على جميع إستفساراتي بصورة سريعة.	ن	%32	%29	%16	%11	%12
		ت	128	113	64	43	47
4	يحرص البنك على إنجاز جميع معاملاتي بسرية تامة.	ن	%45	%37	%14	%3	%2
		ت	179	145	55	10	6
5	يصغى موظفي البنك لمشاكل العملاء باهتمام.	ن	%18	%23	%19	%22	%17
		ت	73	89	76	88	69

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2020م

المحور الرابع: المعرفة المالية

الجدول رقم (5) التوزيع النسبي للمبحوثين لعبارات محور المعرفة المالية

م	عبارات المحور الرابع	ن/ت	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أمتلك المعرفة الكافية عن كيفية إستخدام حسابي المصرفي في إنجاز معاملاتي المالية.	ن	%42	%33	%13	%6	%5
		ت	166	131	53	24	21
2	أمتلك المعرفة الكافية عن كيفية الحصول على قرض مالي من البنك.	ن	%40	%36	%14	%6	%4
		ت	158	141	57	22	17
3	أمتلك المعلومات اللازمة عن تكلفة التمويل البنكي.	ن	%31	%23	%19	%17	%10
		ت	123	89	77	67	39
4	أمتلك المعرفة الكافية عن كيفية تنويع الإستثمارات لتقليل المخاطر.	ن	%26	%18	%31	%13	%12
		ت	101	72	124	52	46
5	أستطيع فهم المعلومات المالية المنشورة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.	ن	%21	%30	%17	%18	%13
		ت	84	120	68	71	52

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2020م

خامساً: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة؛ وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً "معامل ألفا كرونباخ (60%)، والجدول رقم (6) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة:

التالي يوضح معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الدراسة:

جدول رقم (6) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
محور الوصول الى الخدمات المالية	5	0.73
محور استخدام الخدمات المالية	5	0.62
محور جودة الخدمات المالية	5	0.84
محور المعرفة المالية	5	0.83
معامل الثبات العام	20	0.87

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2020م

يتضح من الجدول رقم (6) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عالي جدا حيث بلغ 87% وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسة الميدانية.

تحليل علاقة الارتباط باستخدام معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) تم احتساب معامل الارتباط سبيرمان لمعرفة علاقات الارتباط بين أبعاد الدراسة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الدراسة والمؤشر العام للارتباط، والجدول رقم (3) يوضح معامل ارتباط سبيرمان لمحاور الدراسة:

جدول رقم (7) قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام

معامل سبيرمان Spearman

متغير الشمول المالي	متغير الشمول المالي	متغير المعرفة المالية	مستوى المعنوية
إعداد الشمول المالي	الوصول الى الخدمات المالية	0.702 **	0.000
	استخدام الخدمات المالية	0.824 **	0.000
	جودة الخدمات المالية	0.754 **	0.000
	المؤشر العام	0.792 **	0.000

يلاحظ أن: $0.01 \leq a^* \leq 0.05$

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة 2020م

يتضح من الجدول رقم (7) أن نتائج الارتباط بين أبعاد الدراسة وعلى مستوى المؤشر العام، إذ يتبين وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة وذات دلالة إحصائية بين أبعاد الشمول المالي والمعرفة المالية، حيث بلغت قيمة معامل بينهم 0.792 وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01، وتشير هذه النتيجة الى قبول الفرضية الرئيسة والتي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية وأبعاد الشمول المالي (الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية). ولتعمق في فهم علاقات الارتباط بين أبعاد الشمول المالي وبيان مدى ارتباطها بالمعرفة المالية ندرس الجدول رقم (7) بشيء من التفصيل على النحو التالي:

- تشير نتائج الجدول رقم (7) الى وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين بُعد المعرفة المالية وبُعد الوصول الى الخدمات المالية، حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0.824 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية والوصول الى الخدمات المالية.
- تشير نتائج الجدول رقم (7) الى وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين بُعد المعرفة المالية وبُعد استخدام الخدمات المالية، حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0.702 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية واستخدام الخدمات المالية.
- تشير نتائج الجدول رقم (7) الى وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين بُعد المعرفة المالية وبُعد جودة الخدمات المالية، حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما 0.754 وهي قيمة معنوية عند مستوى 0.01، مما يؤكد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعرفة المالية وجودة الخدمات المالية.

النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث الى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك علاقة إيجابية بين المعرفة المالية وأبعاد الشمول المالي.
- محو الامية المالية يتطلب نشر ثقافة استخدام الخدمات المالية من قبل كافة المواطنين بما فهم المستبعدون مالياً.
- كلما زاد مستوى المعرفة المالية للفرد أدى ذلك الى زيادة معدل استفادته من الخدمات المالية.
- زيادة نسبة القدرة المالية لدي محدوددي الدخل يتطلب تنمية الثقافة والمعرفة المالية وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي السوداني.

شلي، محمد سعد شلي، (2018م) أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي: دراسة مقارنة، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، المجلد، 9(1).

شوشة، أمير علي المرسي شوشة (2019م) دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي. *المجلة العربية للعلوم الإدارية* 26 (2).

شني وابن لخضر، صورية شني والسعيد بن لخضر (2018م) أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية- تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، 3(2).

ضاهر والصائغ، حنان ضاهر، وجد رفيق الصائغ (2016م) أثر المعرفة المالية على مشاركة الافراد في سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 38(3).

عبدالرحمن، نافستا طه عبدالرحمن ، (2017م)، دور ابعاد المعرفة المالية في تحقيق الريادة المصرفية، *المجلة الاكاديمية لجامعة نورو*، 6(4).

عبداللطيف وعباس، مصطفى عبد اللطيف، أبوهريرة عباس، (2020م) تشخيص تطور الصناعة المالية الإسلامية وآفاق الشمول المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة واقتصاديات النامية، *المجلة الدولية للمالية الريادية*، 3(1).

غناوي وصالح، أحمد غناوي & لورنس صالح (2018م) تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول للعام (2018م)

نورين، مجدي الأمين نورين، (2015م) الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول، *مجلة المصرفي - تصدر عن بنك السودان المركزي*، العدد (77).

لفته وحسين، رشا عودة لفته، وسالم عواد حسين (2019م) آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، *مجلة كلية مدينة العلم الجامعة*، 11(1).

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

Bire, A. R., & Sauw, H. M. (2019). The effect of financial literacy towards financial inclusion through financial training. *International journal of social sciences and humanities*, 3(1).

- تمكين الافراد من الوصول الى الخدمات المالية هو الخطوة الأولى لنشر ثقافة المعرفة المالية مما يساعد على تطبيق مفهوم الشمول المالي بالسودان.

- توفر مستوى جودة مناسب للخدمات المالية يشجع الافراد على استخدام الخدمات المالية مما يؤدي الى تطبيق مفهوم الشمول المالي.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

- ضرورة نشر ثقافة المعرفة المالية من قبل الأعلام والمصارف وكافة أجهزة الدولة للمساهمة في تطبيق الشمول المالي.
- على إدارة المصارف السودانية توفير عدد كافي من الفروع الصرافات الآلية (ATM) لتعزيز ثقافة استخدام الخدمات المصرفية والمالية التي تقدمها.
- على البنوك والشركات المالية الأخرى تسهيل الإجراءات المالية لتشجيع كافة أفراد المجتمع للتعامل معها والإستفادة من الخدمات التي تقدمها.
- ضرورة نشر ثقافة قراءة القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المالية والبنوك للمساهم في رفع وعي المواطنين بضرورة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها.
- يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية عن الشمول المالي في السودان والوطن العربي.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

ابن موسى، محمد بن موسى، (2018م) أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017م، *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 8(15).

النقيرة ونور الدين، أحمد محمود النقيرة، وأحمد عبدالحى نور الدين (2019م) دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 49(2).
النعمة وحسن، نغم حسين النعمة، وأحمد نوري حسن (2019م) دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*، المجلد (11)، العدد (2).

جاسم، أرشد عبد الأمير جاسم، (2018م) الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي، *مجلة الكلية الإسلامية الجامعية*، العدد (49).

- Joseph, D. (2014). **A study on financial inclusion and financial literacy.** *International Journal of Business and Administration Research Review*, 2(4).
- Orozco, M. (2008) **Planting the seeds of financial inclusion: financial literacy for remittance recipients in Moldova,** *Report commissioned by the International Labor Organization, June.*
- Ramakrishnan, R. (2012), **Financial literacy and financial inclusion.** *In 13th Thinkers and writers Forum. Refueling Growth 8th & 9th June, Mumbai India.*
- Sethi, D. and D. Acharya (2018) **'Financial Inclusion and Economic Growth Linkage: Some Cross-Country Evidence'**, *Journal of Financial Economic Policy* 10(3)